

تصحيح المذهب الإثنى عشري



أ. د. ناصر القفاري
N0380@hotmail.com
@Prof_Alqefari

أهمية مصادر التلقي لدى كل طائفة:

لا يمكن تصحيح أي مذهب إلا بتصحيح مصادره؛ لأن مصادر التلقي هي التي يقوم عليها كيان المذهب؛ إذ من المصادر ينبثق الاعتقاد، ومن الاعتقاد ينبثق السلوك، وقد نص الدستور الإيراني في مادته الثانية على اعتماد ما يسمونه «سنة المعصومين»، وهي مصادر نحلتهم التي جمعت الأخبار المنسوبة إلى من يسمونهم بالأئمة الاثني عشر[١].

(١) يشيع هذا المصطلح (الأئمة الاثنا عشر) كثيراً في كتب الإثنى عشرية والمقالات، وينسب الإثنى عشرية إليهم كثيراً من الأقوال المنكرة التي هم منها براء، وثم ملاحظتان:

الأولى: أنهم في واقع الأمر أحد عشر؛ لأن الثاني عشر المزعوم المدعى لا وجود له إلا في عقولهم وأذهانهم.

الثانية: أن هؤلاء الأحد عشر متفاوتون في الرتبة، فمنهم صحابة وهم علي والحسن والحسين رضي الله عنهم، ومنهم من هو من كبار أئمة التابعين، كعلي بن الحسين وأبي جعفر الباقر وجعفر الصادق، ومنهم من هو دون ذلك في العلم كموسى الكاظم وعلي الرضا، ومنهم من لم يؤثر عنه شيء من العلم كمحمد الجواد، وعلي الهادي، ومنهم من عده المحدثون في الضعفاء كالحسن العسكري. انظر: لسان الميزان (٢/ ٢٤٠). لكنهم عند الإثنى عشرية في مرتبة واحدة، الصحابي كعلي والحسن والحسين رضي الله عنهم، والضعيف في الرواية وهو الحسن العسكري، والمعدوم وهو مهديهم المزعوم، كلهم عندهم سواء.

وقــد تناقلت بعــض وســائل الإعلام خبر إعــلان بعض مراجــع الشــيعة في إيران عــن حركة تصحيحيــة ومراجعة نقديــة لأحد أهم مصادرهم المعتمدة في المذهب، وهو «بحار الأنوار» للمجلســي، حيث جاء فــي الخبر: «أعلنت إيران أنها قــد بدأت بحذف الروايات الضعيفــة والزائفة من أحد أكبر مصادر الفقه الشــيعي (كتاب بحار الأنوار) الذي يحتوي على الســب واللعن للخلفاء وزوجات النبي ﷺ، وأحاديث تفيد بأن أهل السُنَّة والجماعة مرتدون، ونشر طبعة جديدة منه»[1].

وقد سبقتها محاولة دار التقريب بالقاهرة جمع الأحاديث المتفــق عليها بين الطائفتين - بحســب زعمهم -، حيث تبنى القائمــون عليها هــذا الرأي، وقالــوا: «رأت دار التقريب بين المذاهب الإســلامية أن تقوم بمشــروع علمي إســلامي جليل الشــأن، ذلك هو جمــع الأحاديث التي اتفــق عليها الفريقان فــي مختلف أبواب الإيمان والعمــل والأخبار والأخلاق وغير ذلك من أبواب الســنة المطهرة، تجمع الأحاديث المتفق عليها في كل باب، ويبين مع كل حديث مصدره من كتب السنة ومن كتب الشــيعة، ودرجته عند كل مــن الفريقين. ويمكن إصدار مــا يتــم من ذلك على ســبيل التــدرج، جزء بعــد جزء، حتى يكمل المشــروع بإذن الله، ويومئذ يجد فيه المســلمون مرجعاً متفقــاً عليه صالحاً للاحتجاج به، والاحتــكام إليه»[2]. ولكن هذا المشــروع الــذي أعلنت عنه الدار لم يولــد[3]، كما أنه لا يتفق والأصل الذي يقوم عليه دين الإثنى عشرية وهو وجوب مخالفة العامة، وهم المسلمون.

هل يمكن تصحيح مصادر الإثنى عشرية؟

والســؤال: هل يمكن تصحيح هذه المصــادر التي جمعت مــن الضلال ما لا يخطر بالبــال، وتضمنت من التطرف في متون أخبارها وعناوين أبوابها ما لا يقبله صاحب عقل سليم، فضلاً عن ذي دين مستقيم؟

إن الحقيقة التي لا تخطئها عين الناظر إلى هذه المصادر أنهــا قد جمعت من ضــلالات جميع الفرق البائدة المنتســبة إلى التشــيع فأوعت، ابتداء من الســبئية التي قالت بألوهية علــي بن أبي طالب رضــي الله عنه، حيث نجد هذا الاعتقاد والقول بتأليه علي رضي الله عنه وباقي الأئمة الاثني عشــر من أصول مذهب الإثنى عشــرية، فالإثنى عشرية في حقيقة الأمر هي الســبئية، حتى قيل: إن السبئية هي الاسم الأقدم، والإثنى عشرية هي الاسم الأحدث لحقيقة واحدة[4].

ومن الســبئية إلى الكيســانية التي نــادت بعقيدة البداء الإلحاديــة، وتلقفتهــا الإثنــى عشــرية، وجعلتها مــن أصول عقائدهــا، جــاء فــي مصادرهم: «مــا عبد الله بشــيء مثل البــداء»[5]، «وما بعث الله نبياً قط إلا بتحريم الخمر وأن يقر لله بالبداء»[6]، «ولو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه»[7].

ومن الكيســانية إلى الهشــامية أتباع هشــام بن الحكم، وهشــام الجواليقي، واليونســية أتباع يونس القمي، وغيرها مــن الفرق الشــيعية الغالية التي ظهرت على مــدار التاريخ، وقد استوعبت الإثنى عشــرية آراءها وعقائدها، كما سيأتي إقرارهم بذلك.

مصادرهم هي الحاجز في طريق هدايتهم:

وقد أقر كل من دخل في حوار مع الشيعة الرافضة واطلع علــى مصادرهم أن هذه المصادر كانــت أكبر حجر عثرة في طريق هدايتهم إلى الحق، حتى عدها شــيخ الشــيعة محمد رضــا المظفر اللغز الــذي يتعذر حله[8]، ومــن هنا فقد ذهب الشيخ الكوثري إلى أنه لا يمكن الحديث في موضوع التقريب مع أحد شيوخ الشيعة إلا إذا كان حائزاً للتفويض من الطائفة في الاعتراف بسقوط تلك الكتب الأربعة (يعني مصادرهم في التلقي) من مقام الاعتداد وذلك لما حوته من الروايات الباطلة الماسة بكتاب الله وبالسنة الواردة بطريق رجال الصدر الأول مما لا يتصور مصادقة أهل السنة عليه لاستحالة تخليهم عن الكتاب والسنة[9].

أما الشيخ موسى جار الله آخر شيخ للإسلام في روسيا فلــم يطلع على هذه المصادر، وكان يعرف الشــيعة من خلال كتــب الملل والنحل، وبعض آرائهم الفقهيــة الموجودة في كتب الفقه، ولذا كتب في قادم الأزمنة - قبل اطلاعه على حقيقة

(١) انظر الخبر على الرابط: (http://www.alquds.co.uk/?p=786630).
(٢) رسالة الإسلام (ج١٣/ ص ٢١٩- ٢٢٠). وانظر: مجلة العرفان الشيعية (ج١/ ص ١٢٨) ربيع الأول ١٣٨٦هـ.
(٣) انظر التعليق على ذلك في: مسألة التقريب (٢/ ٢٧٠).

(٤) انظر: شيعة اليوم سبئية الأمس، مقال منشور بمجلة البيان.
(٥) الكافي، كتاب التوحيد، باب البداء (١/ ١٤٦).
(٦) المصدر السابق (١/ ١٤٨).
(٧) المصدر السابق (١/ ١٤٨).
(٨) انظر: مجلة الرسالة: ج٣، ص ١٦١٤ بعنوان «السنيون والشيعة وموقفها اليوم».
(٩) مقالات الكوثري (ص١٥٨).

المذهب - كتاباً يدعو فيه العالم الإسلامي إلى اعتبار مذهب الشيعة مذهباً خامساً، ولكنه حينما رجع إلى مصادرهم المعتمدة، وعاش بينهم في إيران والعراق هاله الأمر، حيث فوجئ بما لم يخطر له على بال من الكفر والضلال الذي جمعته مصادرهم، وكتب في ذلك إلى شيوخهم ومراجعهم، فلم يجد عندهم جواباً سوى الإصرار على هذا الضلال، وأعلن بكل صراحة أنه لن يجدي أي كلام في التقريب أو أي مؤتمرات لتحقيق التآلف ما لم يقم مجتهدو الشيعة بنزع تلك العقائد التي تطعن في القرآن والسنة والصحابة والأمة من مصادر التلقي لديهم[١]، حيث يقول: «إني في سياحتي هذه وقفت جل ساعاتي على مطالعة كتب الشيعة، وكنت أطالعها بالاهتمام على حسب مقدرتي، وعلى عظيم رغبتي، طالعت أصول الكافي وفروعه، والتهذيب، ومن لا يحضره الفقيه، ثم طالعت جميع كتب الوافي، ومرآة العقول في أحاديث الرسول، ومجلدات عديدة من بحار الأنوار، وطالعت غاية المرام في تعيين الإمام، وكتباً كثيرة غير هذه الكتب. وفي النهاية تبينت أن كتب الشيعة هذه قد أجمعتْ على أمور لا تتحملها الأمة، واتفقت على أشياء كثيرة لا ترتضيها الأئمة، ولا تقتضيها مصلحة الإسلام، وتناقض أكثر مصالح الأمة»، وذكر منها: تكفيرهم الصحابة، وقولهم بتحريف القرآن، وتكفيرهم جميع حكومات الدول الإسلامية وقضاتها وعلمائها، وتكفير كل الفرق الإسلامية، والتأويل الباطني لآيات القرآن الكريم... إلخ[٢].

وهذه المصادر قد جمعت من أنواع الضلال ما يكفي لكفر معتنقيها، وخروجهم من دائرة الإسلام جملة، ولا يمكن الحديث عن أي تصحيح للمذهب ما لم يعلن العقلاء من مراجعهم تخليهم عن المصادر التي عزلت الشيعة عن الأمة الإسلامية، والرجوع إلى الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة وأئمتها.

ولذا فإن الشيخ محمد بهجة البيطار علامة الشام لما رأى إصرار الروافض على ضلالهم بتأثير هذه المصادر الخطرة، قال لهم: «لنتفق جميعاً على أن لكلٍّ دينَه ومعتقدَه، ولنتعاون فيما بيننا كما تتعاون الدول المختلفة الأديان والعقائد»[٣].

(١) الوشيعة (ص: أ)، طبعة الخانجي، وقد يسر الله جل وعلا تهذيب كتاب «الوشيعة»، والتعريف بالعلامة موسى جار الله، ودراسة أجوبة الشيعة على مسائله في كتاب صدر عن دار ابن الجوزي في السعودية، ومكتبة الإمام البخاري في مصر.

(٢) تهذيب الشيعة (ص٦٠-٦١) وما بعدها.

(٣) انظر: الإسلام والصحابة الكرام بين السنة والشيعة، محمد بهجة البيطار (ص١١٦).

التقية في دعاوى التصحيح:

ثم إن إعلان هؤلاء الملالي الذين يعملون على تصحيح كتاب «بحار الأنوار» - الذي هو في حقيقته بحار من ظلمات الشرك والضلال - هو أقرب إلى الدعاية المذهبية المختفية تحت قناع التقية، وإلا فلو كانوا صادقين لبدأوا هذا التصحيح بأهم وأوثق كتبهم، وصنمهم الأكبر، وهو «الكافي» للكليني، بل البراءة منه والكفر به؛ لأنه كان يعتقد بتحريف القرآن، وملأ كتابه بهذا الكفر، وقرر بأنه يعتقد بكل ما فيه[٤]، ولذا قال عنه الشيخ محمد أبو زهرة: «إن من هذا اعتقاده فليس من أهل القبلة»[٥]، ولكن الشيعة تلقبه بـ«ثقة الإسلام»، مما يدل على أن تظاهرهم بإنكار التحريف هو في الغالب تقية، وإلا فأي ثقة في من يطعن في أصل الإسلام؟!

وأيضاً فإن «بحار الأنوار» واحد من مصادر كثيرة يعتمد عليها الشيعة الإثنى عشرية في تلقي دينهم، ومنها كتب شيخهم أبي جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت٣٨١هـ) مثل: إكمال الدين، والتوحيد، وثواب الأعمال، وعيون أخبار الرضا، ومعاني الأخبار، والأمالي وغيرها، وكتبه كلها - كما يقول شيخهم المجلسي -: «لا تقصر في الاشتهار عن الكتب الأربعة التي عليها المدار في هذه الأعصار»[٦]، ولا يستثني من ذلك إلا خمسة كتب[٧]، وكتب شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ)، وهي - كما يقول - مثل كتب ابن بابويه في الاعتبار والاشتهار عندهم إلا كتاب واحد[٨]، وغيرها من كتب شيوخهم، والتي قرر شيخهم المجلسي اعتمادها لدى طائفته، وذلك في الجزء الأول من بحاره[٩].

صحاح الإمامية:

ومنها ما يسمونها «صحاح الإمامية»[١٠]، وكل هذه المصادر بما جمعت من كفر وضلال معتمدة في الدستور الإيراني، ويسميها «سنة المعصومين»[١١]، وهي قسمان:

(٤) انظر: تفسير الصافي (١/ ٥٢).

(٥) الإمام الصادق (ص٤٤٠).

(٦) بحار الأنوار (١/ ٢٦).

(٧) هي: الهداية، وصفات الشيعة، وفضائل الشيعة، ومصادقة الإخوان، وفضائل الأشهر (انظر: بحار الأنوار ١/ ٢٦).

(٨) هو الأمالي (بحار الأنوار ١/ ٢٧).

(٩) (ص٢٩) وما بعدها.

(١٠) منهاج عملي للتقريب (مقال للرافضي محمد الحائري ضمن كتاب الوحدة الإسلامية ص٢٣٣).

(١١) انظر: الدستور الإيراني (ص١٥-١٦).

١ الكتب الأربعة المتقدمة، وهي: الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه. قال شيخهم المعاصر محمد صادق الصدر: «إن الشيعة... مجمعة على اعتبار الكتب الأربعة، وقائلة بصحة كل ما فيها من روايات»[1]. فهو يصرح بأن إجماع الشيعة قائم على اعتبارها وصحة كل ما فيها.

٢ الكتب الأربعة المتأخرة، وهي: الوافي، وبحار الأنوار، والوسائل، ومستدرك الوسائل، فتصبح مصادرهم الرئيسة ثمانية. قال عالمهم المعاصر محمد صالح الحائري: «أما صحاح الإمامية فهي ثمانية، أربعة منها للمحمدين الثلاثة الأوائل، وثلاثة بعدها للمحمدين الثلاثة الأواخر، وثامنها لمحمد حسين المرحوم المعاصر النوري»[2].

وكل هذه المصادر تضمنت أخباراً منكرة في متونها وأسانيدها كما سيأتي.

التعريف بكتاب «بحار الأنوار» ومؤلفه:

يعد كتابهم «بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار» لشيخهم المجلسي (ت ١١١٠ أو ١١١١هـ) أكبر موسوعة حديثية عند الشيعة الإثنى عشرية، قال شيوخهم المعاصرون في وصفه: «أجمعُ كتابٍ في فنون الحديث»[3]، وقال شيخهم آغا بزرك الطهراني: «لم يكتب قبله ولا بعده جامع مثله؛ لاشتماله مع جمع الأخبار على تحقيقات دقيقة، وبيانات وشروح لها غالباً لا توجد في غيره»[4]، وقال: «قد صار [بحار الأنوار] مصدراً لكل من طلب باباً من أبواب علوم آل محمد – صلى الله عليه وآله وسلم –، وقد استعان بهذا الكتاب القيِّم جل من تأخر عن مؤلفه، وذلك لأن أكثر مآخذ البحار من الكتب المعتمدة، والأصول المعتبرة القليلة الوجود»[5]، وقال بعضهم: «هو المرجع الوحيد في تحقيق معارف المذهب»[6]. فكيف يتفق هذا التوثيق مع حركة التصحيح المدعاة؟!

أما منزلة مؤلفه (المجلسي) فهو عندهم: «شيخ الإسلام والمسلمين»[7]، «رئيس الفقهاء والمحدثين، آية الله في العالمين، ملاذ المحدثين في كل الأعصار، ومعاذ المجتهدين في جميع الأمصار»[8] إلى آخر الألقاب التي خلعوها عليه، مع أن كتبه مليئة بالكفر والزندقة والإلحاد!

وتلك الروايات التي جمعها المجلسي في بحاره مصدرها طائفة من كتبهم المعتمدة؛ لأنه يقول: «اجتمع عندنا – بحمد الله – سوى الكتب الأربعة[9] نحو مائتي كتاب، ولقد جمعتها وفسرتها في كتاب (بحار الأنوار)»[10]. ويقول صاحب الذريعة: «وأكثر مآخذ البحار من الكتب المعتمدة والأصول المعتبرة»[11].

ولهذا جاءت نصوص البحار بلا سند، واكتفى مؤلفه عن ذلك بذكر الكتب التي نقل عنها والقول بأنها معتمدة عندهم[12]، ولم ينقل فيه من الكتب الأربعة السالفة الذكر إلا قليلاً.

وعدد مجلدات الكتاب على ما قرره مؤلفه ٢٥ مجلداً، ولما كبر المجلد الخامس والعشرون جعل شطراً منه في مجلد آخر فصار المجموع ٢٦ مجلداً[13]، وقد طبع حديثاً وبلغ مع مجلدات الإجازات ١١٠ مجلدات تبدأ برقم (٠)![14].

وقد حاولت الحوزات الشيعية ورجال الدين الإثنى عشرية حجب أخطر ما فيه عن عموم المسلمين، فمنعوا طبع ٥ مجلدات في الطبعة الحديثة (٣٠-٣٥)، وهذا لا ينفي أن باقي أجزاء الكتاب قد جمعت من الضلال والخرافة والكفر ما جمعت، لكن هذه الأجزاء الخمسة المحجوبة أكثرها عدواناً وتكفيراً لرموز المسلمين، وعلى رأسهم الخلفاء الثلاثة أبو بكر وعمر وعثمان وباقي أصحاب رسول الله ﷺ، ورضي الله عنهم أجمعين، ومن أبوابه: «باب كفر الثلاثة، ونفاقهم، وفضائح أعمالهم، وقبائح آثارهم، وفضل التبري منهم، ولعنهم»[15]، ثم إني قد رأيته كاملاً فيما بعد بما فيه الأجزاء الخمسة المحجوبة[16].

وقد جمع هذا الكتاب إبان الدولة الصفوية حيث كان المجلسي من شيوخ الدولة الصفوية الذين شاركوا السلطة

(١) الشيعة (ص١٢٧).
(٢) منهاج عملي للتقريب (مقال للرافضي محمد الحائري ضمن كتاب الوحدة الإسلامية ص٢٣٣).
(٣) أعيان الشيعة، محسن الأمين (١/ ٢٩٣).
(٤) الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٣/ ١٦).
(٥) الذريعة (٣/ ٢٦- ٢٧).
(٦) مقدمة البحار، البهبودي (ص١٩).
(٧) جامع الرواة، الأردبيلي (٢/ ٧٨).
(٨) مقدمة البحار (ص٣٩).
(٩) الكتب الأربعة هي: الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه.
(١٠) العقائد، المجلسي (ص٩٤).
(١١) الذريعة (٣/ ٢٦-٢٧).
(١٢) انظر: الجزء الأول من البحار.
(١٣) الذريعة (٣/ ٢٧).
(١٤) ضموا إليه بعض الكتب الأخرى التي لم يضعها المؤلف، مثل: «جنة المأوى»، و«سفينة البحار».
(١٥) انظر: بحار الأنوار (٨/ ٢٠٨-٢٥٢) من الطبعة الحجرية القديمة.
(١٦) لذلك لم أتمكن من الرجوع إليها إبان دراستي لأصول الإثنى عشرية مما اضطرني إلى الرجوع إلى النسخة الحجرية، وتصوير الجزء الثامن منها الذي يمثل الأجزاء الخمسة المحجوبة.

في التأثير على المسلمين في إيران، حتى يقال إن كتابه «حق اليقين» كان سبباً في تشيع سبعين ألف سني من الإيرانيين[1]، والأقرب أن هذا من مبالغات الشيعة، فإن الرفض في إيران لم يجد مكانه إلا بالقوة والإرهاب، لا بالفكر والإقناع.

ويذكر الباحث الشيعي علي الوردي أن لكتاب المجلسي «بحار الأنوار» أثرَه في إشاعة الغلو بين الشيعة، حيث جاء قراء التعزية، وخطباء المنابر - كما يقول - فصاروا يأخذون منه ما يروق لهم، وبذا ملؤوا أذهان العامة بالغلو والخرافة، وقد كان هذا الكتاب من أوائل المؤلفات التي طبعت على نطاق واسع في العهد القاجاري[2]، وقد وردت منه إلى العراق نسخ كثيرة مما أدى إلى انتشار معلوماته الغثة في أوساط الشعب العراقي على منوال ما حدث في إيران[3].

ويعد هذا الكتاب بحقٍّ العارَ الأكبر على هذه النحلة، بل هو الكاشف لحقيقتها والفاضح لمذهبها، فقد حوى من الطعن في الإسلام، والقرآن، والصحابة، والأمة، بل وأهل البيت، حوى من هذه البلايا وغيرها النصيب الأوفى.

ومن أمثلة ذلك ما اشتمل عليه «بحار الأنوار» من النصوص المجوسية التي تطعن في كتاب الله عز وجل، حتى إن المجلسي جعلها في الكثرة والتواتر تساوي أخبار الإمامة التي هي لبُّ التشيع وجوهره، ورأى أن ترك الاعتماد على أخبار التحريف يستلزم عندهم رفع الاعتماد على أخبارهم رأساً. يقول: «عندي أن الأخبار في هذا الباب متواترة معنًى، وطرْح جميعها يوجب رفع الاعتماد عن الأخبار رأساً، بل ظني أن الأخبار في هذا الباب لا تقصُر عن أخبار الإمامة»[4].

كما ملأ المجلسي كتابه بالروايات التي تتضمن تكفير جميع الصحابة من المهاجرين والأنصار وأهل بدر وبيعة الرضوان وغيرهم من خيار الصحابة، فردد في مواضع قولهم إن الناس جميعاً ارتدوا بعد وفاة رسول الله ﷺ إلا ثلاثة[5].

ويقول المجلسي عن الخلفاء الثلاثة الراشدين: «إنهم لم يكونوا إلا غاصبين جائرين مرتدين عن الدين، لعنة الله عليهم وعلى من اتبعهم في ظلم أهل البيت من الأولين والآخرين»[6].

(١) انظر: عقيدة الشيعة، دونلد سن (ص٣٠٢).
(٢) كانت الدولة القاجارية في إيران من سنة (١٢٠٠-١٣٤٣هـ). انظر: موسوعة تاريخ إيران السياسي، د. حسن الجاف (ص١٧٧).
(٣) لمحات اجتماعية (ص٧٧-٧٨).
(٤) مرآة العقول (٢/ ٥٣٦).
(٥) انظر: بحار الأنوار (٢٢/ ٣٤٥، ٣٥١، ٣٥٢، ٤٤٠)، (٢٥/ ٣٢٢).
(٦) بحار الأنوار (٤/ ٣٨٥).

هذا ما يقوله إمامهم المجلسي في أفضل الأمة بعد رسل الله وأنبيائه، في من أقاموا دولة الإسلام بعد رسول الله ﷺ.

كما أنه اشتمل على التأويل الباطني لآيات القرآن الكريم، ويكفي النظر في تراجم أبوابه لإدراك جرأته على تحريف القرآن، فمن ذلك ما عقده من أبواب في فضائل أئمتهم الاثني عشر:

- باب «أنهم [يعني أئمتهم] الصلاة والزكاة والحج والصيام وسائر الطاعات، وأعداؤهم الفواحش والمعاصي»[7]، وتضمن هذا الباب (١٧) رواية.
- باب «تأويل المؤمنين والإيمان والمسلمين والإسلام بهم وبولايتهم عليهم السلام، والكفار والمشركين، والكفر والشرك، والجبت والطاغوت واللات والعزى، والأصنام بأعدائهم ومخالفيهم»[8]، وقد ذكر تحت هذا الباب مئة حديث لهم.
- باب «أنهم - عليهم السلام - الأبرار والمتقون، والسابقون والمقربون، وشيعتهم أصحاب اليمين، وأعداؤهم الفجار والأشرار وأصحاب الشمال»[9]، وذكر فيه (٢٥) رواية.
- باب أنهم - عليهم السلام - وولايتهم العدل والمعروف والإحسان والقسط والميزان، وترك ولايتهم وأعدائهم الكفر والفسوق والعصيان والفحشاء والمنكر والبغي[10]، وأورد فيه (١٤) حديثاً من أحاديثهم.
- باب أنهم - عليهم السلام - آيات الله وبيناته وكتابه. وفيه (٢٠) رواية[11].
- باب أنهم السبع المثاني، وفيه (١٠) روايات[12].
- باب أنهم - عليهم السلام - الصافون والمسبحون وصاحب المقام المعلوم وحملة عرش الرحمن، وأنهم السفرة الكرام البررة، وفيه (١١) رواية[13].
- باب أنهم كلمات الله، وفيه (٢٥) رواية[14].
- باب أنهم حرمات الله، وفيه (٦) روايات[15].

(٧) بحار الأنوار (٢٤/ ٢٨٦-٣٠٤).
(٨) بحار الأنوار (٢٣/ ٣٥٤-٣٩٠).
(٩) بحار الأنوار (٢٤/ ١-٩).
(١٠) بحار الأنوار (٢٤/ ١٨٧-١٩١).
(١١) بحار الأنوار (٢٣/ ٢٠٦-٢١١).
(١٢) بحار الأنوار (٢٤/ ١١٤-١١٨).
(١٣) بحار الأنوار (٢٤/ ٨٧-٩١).
(١٤) بحار الأنوار (٢٤/ ١٧٣-١٨٤).
(١٥) بحار الأنوار (٢٤/ ١٨٥-١٨٦).

- باب أنهم الذكر وأهل الذكر، وفيه (٦٥) رواية[1].
- باب أنهم أنوار الله، وفيه (٤٢) رواية[2].
- باب أنهم خير أمة وخير أئمة أخرجت للناس، وفيه (٢٤) رواية[3].
- باب أنهم أهل الأعراف الذين ذكرهم الله في القرآن، وفيه (٢٠) رواية[4].
- باب تأويل الوالدين والولد والأرحام وذوي القربى بهم - عليهم السلام - وفيه (٢٣) رواية[5].
- باب نادر في تأويل النحل بهم - عليهم السلام -[6].
- باب أنهم النجوم والعلامات[7].

ويشارك «بحار الأنوار» في تقرير هذا الضلال والإلحاد أهم مصدر لهم وهو «الكافي» ومصادر أخرى معتمدة لديهم أيضاً.

فهذه متون كتبهم المنكرة، أما ما يدعونه من الأسانيد فلا حقيقة لها، كما سيتبين في ما يلي.

نقد أسانيدهم:

يزعم الشيعة أنهم يروون أحاديثهم عن آل البيت، لكن بأي سند؟ تجيب كتب الشيعة بالاعتراف بانقطاع أسانيدها فتقول: «إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله - عليهما السلام -، وكانت التقية شديدة فكتموا كتبهم ولم تُروَ عنهم، فلما ماتوا صارت الكتب إلينا، قال أحد أئمتهم: حدِّثوا بها فإنها حق»[8].

قال الشيخ موسى جار الله في تعليقه على هذا النص: «نرى أن التقية جُعلت وسيلة إلى وَضْع الكتب»[9].

وقد اعترف بعض علمائهم بأن هناك كتباً كثيرة عندهم موضوعة، حيث قال - وهو يتحدث عن كتاب سليم بن قيس -: «الحق أن هذا الكتاب موضوع لغرض صحيح نظير كتاب الحسنية، وطرائف ابن طاووس، والرحلة المدرسية للبلاغي، وأمثاله»[10].

(١) بحار الأنوار (٢٣/ ١٧٢-١٨٨).
(٢) بحار الأنوار (٢٣/ ٣٠٤-٣٢٥).
(٣) بحار الأنوار (٢٤/ ١٥٣-١٥٨).
(٤) بحار الأنوار (٢٤/ ٢٤٧-٢٥٦).
(٥) بحار الأنوار (٢٤/ ٢٥٧-٢٧٢).
(٦) بحار الأنوار (٢٤/ ١١٠-١١٣).
(٧) بحار الأنوار (٢٤/ ٦٧-٨٢).
(٨) الكافي: كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث (١/ ٥٣).
(٩) الوشيعة (ص٤٧).
(١٠) أبو الحسن الشعراني في تعليقه على الكافي مع شرحه للمازندراني (٢/ ٣٧٣- ٣٧٤).

أما رواتهم ومصنفو كتبهم فيعترف شيخهم الطوسي بفساد عقيدة أكثرهم، حيث يقول: «إن كثيراً من مصنفي أصحابنا ينتحلون المذاهب الفاسدة» ومع هذا يقول: «إن كتبهم معتمدة»[11]، وقد عملت الطائفة الإمامية بأخبار الفطحية[12]، مثل عبد الله بن بكير وغيره، وأخبار الواقفية[13] مثل سماعة بن مهران وغيره. والواقفية والفطحية في عداد الكفار عند الإمامية الإثنى عشرية ولكنهم يعملون برواياتهم! فمع التشيع لا يضر انتحال أي نحلة، فالجميع يشتركون في أصل الغلو.

ولم يكن للشيعة أي عناية بدراسة الإسناد والتمييز بين صحيح الحديث وضعيفه، وقد أكد شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة» في رده على ابن المطهر على هذا المعنى وفضح الشيعة في هذا الباب[14].

ثم بدأ الشيعة في عصر ابن المطهر يحاولون وضع مقاييس لنقد الحديث عندهم وتقسيمه إلى صحيح وغيره، وفي ظني أن من أسباب هذا الاتجاه هو النقد الموجه لهم من ابن تيمية وغيره في هذا، ومما يؤيد هذا التوافق الزمني بين رد ابن تيمية ووضعهم لهذا الاصطلاح، وهذه مسألة مهمة لم أرَ من نبه عليها.

فالشيعة يعترفون بـ«أن هذا الاصطلاح - وهو تقسيم الحديث عندهم إلى صحيح وموثق وضعيف - مستحدَث في زمن العلامة»[15]، والعلامة إذا أطلق في كتب الشيعة يقصد به ابن المطهر الحلي[16] الذي رد عليه ابن تيمية، بل إن ابن المطهر الحلي هذا هو - كما يقول صاحب الوافي -: «أول من اصطلح على ذلك، وسلك هذا المسلك»[17].

(١١) الفهرست (ص٢٤-٢٥)، وانظر: مختصر التحفة (ص٦٩).
(١٢) انظر: الوسائل (٢٠/ ٨٠).
الفطحية: فرقة من فرق الشيعة قالت إن الإمام بعد جعفر بن محمد هو ابنه عبد الله، وسموا بالفطحية؛ لأن عبد الله كان أفطح الرأس، وقيل نسبة إلى رئيس لهم يقال له: عبد الله بن فطيح. انظر: المقالات والفرق، القمي (ص٨٧).
(١٣) هم الذين وقفوا على موسى بن جعفر، وقالوا: إنه حي ينتظر، وربما يطلق الواقفي على من وقف على غير موسى بن جعفر، كمن وقف على علي أو الصادق أو الحسن العسكري. انظر: المقالات والفرق، القمي (ص٩٣).
(١٤) انظر مثلاً: منهاج السنة (٤/ ١١٠).
(١٥) الوسائل (٢٠/ ١٠٢)، وانظر: الوافي، المقدمة الثانية.
(١٦) الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي: (٦٤٨ - ٧٢٦) يعرف عند الشيعة بالعلامة، وهو من تلامذة نصير الكفر ووزير الملاحدة النصير الطوسي. وهو الذي رد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه منهاج السنة، وبالغ الشيعة في الثناء عليه - كعادتهم - حتى قال بعضهم: «لم تكتحل حدقة الزمان له بمثيل ولا نظير»! وهذا تفضيل له على الرسل والأئمة، له مصنفات منها: قواعد الأحكام، وكشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، وغيرهما. انظر: لؤلؤة البحرين (ص٢١٠- ٢٢٧).
(١٧) الوافي، المقدمة الثانية (١/ ١١).

إذن ألا يـدل هذا على أن لابن تيمية ومنهاج السـنَّة أثراً في ذلك، وقد اعترف الحر العاملي بأن سـبب وضع الشيعة لهـذا الاصطلاح واتجاههم لوضع أسـانيد لمروياتهم هو دفع نقد أهل السـنة، فقال: «والفائدة في ذكره [أي السـند] دفع تعيير العامة [يعني أهل السـنَّة] الشـيعةَ بـأن أحاديثهم غير معنعنـة، بل منقولة من أصول قدمائهم»[1]. وهذا النص يفيد أيضاً أن الإسـناد عندهم لم يوجد إلا بعد النقد الموجه إليهم من أهل السنة.

وقد قدم نشوان الحميري الزيدي صاحب «الحور العين» شهادة مهمة لأحد علماء الشيعة الزيدية في هذا الشأن حيث قـال: «قال السـيد أبو طالب[2]: إن كثيراً من أسـانيد الإثنى عشـرية مبنية على أسام لا مسمى لها من الرجال، قال: وقد عرفـت من رواتهم المكثرين من كان يسـتحل وضع الأسـانيد للأخبـار المنقطعة إذا وقعت إليه، وحكي عن بعضهم: أنه كان يجمـع روايات بزرجمهر، وينسـبها للأئمة بأسـانيد يضعها، فقيل له في ذلك، فقال: ألْحِق الحكمة بأهلها!»[3].

كـما يكشف الحر العـاملي أن دراسة الإسناد عنـد الشيعة هي محاولة لـتقلـيد أهــل الـسنة فيقــول: «الاصطـلاح الجـديـد مـوافق لاعتقـاد العامة واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع»[4]. وهذا يفيد تأخر دراسـة الشـيعة واهتمامها بهذه القضية إلى حوالي القرن السـابع، وإن كانـت كتابة تراجم الرجال بدأت عندهم مع الكشـي في القرن الرابع، لكن كما يقول عالمهم الحر العاملي: «أما البحث عن أحـوال الرجال، فلا يـدل على الاصطـلاح الجديد»[5]، وقـد يوهم كلام صاحـب «مختصر التحفة الإثنى عشـرية» أن البحـث فـي أحوال الرجال عندهم هـو بداية الاصطلاح الجديـد، وذلك حين قـال: «ثم اعلم أن أكثر علماء الشـيعة كانوا يعملون سابقاً بروايات أصحابهم بدون تحقيق وتفتيش، ولم يكن فيهم من يميز رجال الإسـناد، ولا من ألف كتاباً في الجـرح والتعديل، حتى صنف الكشـي سـنة أربعمائة تقريباً كتاباً في أسـماء الرجـال»[6]. ولكن هذه التراجم لا تدل على بداية تقسـيم الحديث عندهم إلى صحيح وغيره، كما شـهد بذلك شيوخهم، مثل صاحب «الوافي»، وصاحب «الوسائل».

ثـم إن الدافع لهذه الدراسـة الحديثيـة عندهم ليس هو الوصـول إلى صحة الحديث بقدر مـا هو توقي نقد المذهب من قبل الخصوم، والدفاع عنه، كما يفيده كلام الحر العاملي.

ويقول شـيخ الشـيعة الفيض الكاشاني صاحب «الوافي» عـن علـم الجـرح والتعديل عندهـم: «في الجـرح والتعديل وشرائطهما اختلافات وتناقضات واشتباهـات لا تكاد ترتفع بما تطمئن إليه النفوس، كما لا يخفى على الخبير بها»[7].

ومـن يقـرأ تراجـم رجالهم يجد صـورة واضحـة لهذا التناقض؛ فلا يوجد راوٍ من رواتهم غالباً في الحديث إلا وفيه قولان: قول يوثقه وقـول يضعفه، فضلاً عمن يلعنه ويخرجه من الإسـلام! فمثلاً محدثهم الشـهير زرارة بن أعين صاحب أئمتهم الثلاثة - كما يزعمون -: الباقر، والصادق، والكاظم[8] تجـده في تراجمهـم يُمدح تارة ويذم أخـرى، يجعل من أهل الجنة مرة، ومن أهل النار مرة أخرى، فيروي الكشـي أن أبا عبد الله قال: «يا زرارة إن اسـمك في أسامي أهل الجنة»[9]، وقال: «رحم الله زرارة بن أعين، لولا زرارة لاندرست أحاديث أبي»[10].

ويروي الكشـي نفسه عن أبي عبد الله أيضاً أنه قال في زرارة: «لعـن اللـه زرارة، لعن الله زرارة، لعن الله زرارة، ثلاث مرات»[11]، وقال: «هذا زرارة بن أعين، هذا من الذين وصفهم اللـه عز وجل في كتابه فقـال: ﴿**وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا**﴾ [**الفرقان**: ٢٣] »[12]، وقال: «زرارة شـر من اليهود والنصارى، ومن قـال: إن مع الله ثالث ثلاثة [كذا]»[13].

وهــذا التناقض هو دأبهم في تراجـم رواتهم[14]، كما هو واقع في رواياتهم وأحاديثهم، ولا يجدون مخرجاً لهم من هذا إلا القـول بـأن أحدها تقية، ثم هـم لا يملكون قرينة معقولة

(١) وسائل الشيعة (٢٠/ ١٠٠).
(٢) أبو طالب يحيى بن الحسين بن هارون الحسني، وقد قال ذلك في كتابه الدعامة، وقد توفي سنة (٤٢٤هـ) . انظر: معجم المؤلفين (١٣/ ١٩٢-١٩٣٢).
(٣) الحور العين (ص١٥٣).
(٤) وسائل الشيعة (٢٠/ ١٠٠).
(٥) وسائل الشيعة (٢٠/ ١١٢).
(٦) مختصر التحفة الإثنى عشرية (ص٤٩).

(٧) الوافي، المقدمة الثانية (١/ ١١- ١٢).
(٨) زرارة بن أعين بن سنسن. قال الحر العاملي: «شيخ من أصحابنا، في زمانه كان قارئاً فقيهاً ثقة قد اجتمعت فيه خِلال الفضل والدين» (وسائل الشيعة ٢٠/ ١٩٦)، وتنسب له فرقة من الشيعة تسمى الزرارية (مختصر التحفة ص١٥)، وكان حفيداً لقسيس نصراني اسمه سنسن (هامش مختصر التحفة، محب الدين الخطيب، ص٣)، وتوفي سنة ١٥٠هـ (معجم المؤلفين ٤/ ١٨١).
(٩) رجال الكشي (ص١٣٣).
(١٠) المصدر السابق (ص١٣٦).
(١١) المصدر السابق (ص١٤٩- ١٥٠).
(١٢) المصدر السابق (ص١٥١).
(١٣) المصدر السابق (ص١٦٠).
(١٤) كجابر الجعفي، ومحمد بن مسلم، وأبي بصير، وحمران بن أعين، وغيرهم.

على تحديد القول الذي هو تقية، والقول الذي ليس بتقية!

وفي كتاب «مرآة العقول» للمجلسي بيان للصحيح من أحاديث الكافي وخلافه في ضوء الاصطلاح الجديد، وإذا تأملت الأحاديث التي يصححها المجلسي وجدتها في الغالب تطعن في كتاب الله ودينه وتصادم الإسلام والقرآن(١).

ويكفي في الحكم على أحاديثهم النظر في متونها، و«كل متن يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع»(٢).

مصادر الإثنى عشرية هي مستقر انحرافات الفرق الغالية:

الحقيقة أن دين من يسمون بالشيعة اليوم تلقوه عن ابن سبأ والمغيرة بن سعيد وبيان بن سمعان وغيرهم من زنادقة القرون البائدة الذين عملوا على هدم الإسلام، ونقض أصوله، وقد أقر بعض الباحثين الشيعة في العصر الحاضر بأن الدين الشيعي الإثنى عشري قد استوعب جميع آراء وعقائد الفرق الشيعية الغالية القديمة، حيث قال: «يجب أن نشير قبل أن نضع القلم بأن ما مر بنا من أفكار الشيعة مما كان خاصّاً بفرقة بعينها لم يلبث أن دخل كله في التشيع الإثنى عشري، ودعم بالحجج العقلية وبالنصوص، والتشيع الحالي إنما هو زبدة الحركات الشيعية كلها من عمار، إلى حجر بن عدي، إلى المختار وكيسان، إلى محمد ابن الحنفية وأبي هاشم، إلى بيان بن سمعان، والغلاة الكوفيين، إلى الغلاة من أنصار عبد الله بن الحارث، إلى الزيديين والإسماعيليين، ثم الإمامية التي صارت إثنى عشرية، وقام بعملية المزج متكلمو الشيعة ومصنفوهم»(٣).

إذن كتب الإثنى عشرية الأساسية هي الوعاء الذي اجتمع فيه كل حركات الغلو الشيعية التي ظهرت على مدى التاريخ، ومن هنا رأى البعض أن «أصول مذهب الغلاة والمفوِّضة والباطنية من الإسماعيلية والإمامية الإثنى عشرية مختلطة بعضها ببعض في كثير من المسائل، ولذلك قيل: الإمامية دهليز الباطنية»(٤).

(١) انظر تجربة د. علي السالوس في محاولة التمييز بين الصحيح وغيره في أحاديث الشيعة عن طريق كتب رجالهم وانتهاؤه إلى صحة أحاديث بمقياسهم تطعن في الإسلام والقرآن. انظر: فقه الشيعة (ص٦٣- ٦٤).

(٢) الموضوعات، ابن الجوزي (١/ ١٠٦).

(٣) الصلة بين التصوف والتشيع (ص٢٣٥).

(٤) قواعد عقائد آل محمد، محمد بن الحسن الديلمي (ص١١).

وبهذا يتبين أنه لا يمكن تصحيح المذهب الإثنى عشري إلا بترك هذه المصادر جميعاً، وكسر هذه الأصنام، كما يعبر الإمام البرقعي الذي هداه الله إلى الحق، وهو من أعرف الناس بهذه المصادر، وقد رأى أن هذه المصادر أصنام تعبد من دون الله، فنادى بكسرها وتحطيمها، فبدأ بكسر رأسها وأهمها وهو «الكافي» للكليني في كتابه «كسر الصنم».

ثم إن هذه الدعوة التي أعلنها مراجع الشيعة حول تصحيح (بحار الأنوار) هي في ما يبدو دعوة غير صادقة، بل هي ترويج إعلامي للنحلة، ومحاولة لصرف النظر عن الفضائح والقبائح التي احتوتها هذه المصادر.

ومما يشكك في صدق هذه الدعوة أن ثلاثة من كبار مراجع الشيعة قد أحجموا عن إعلان رأيهم في مسألة فرعية فقهية خوفاً من العوام، وكانوا يفتون بخطئها، ويقولون بخلافها سرّاً ولخواصهم فقط، يقول شيخهم محمد جواد مغنية: «أحدث القول بنجاسة أهل الكتاب مشكلة اجتماعية للشيعة، وأوقعهم في ضيق وشدة، وبخاصة إذا سافروا إلى بلد مسيحي كالغرب، أو كان فيه مسيحيون كلبنان.. وقد عاصرت ثلاثة مراجع كبار من أهل الفتيا والتقليد: الأول: كان في النجف الأشرف، وهو الشيخ محمد رضا آل يس، والثاني: في قم، وهو السيد صدر الدين الصدر، والثالث: في لبنان، وهو السيد محسن الأمين، وقد أفتوا جميعاً بالطهارة، وأسروا بذلك إلى من يثقون به، ولم يعلنوا خوفاً من المهوشين، على أن يس كان أجرأ الجميع، وأنا على يقين بأن كثيراً من فقهاء اليوم والأمس يقولون بالطهارة، ولكنهم يخشون أهل الجهل، والله أحق أن يخشوه»(٥)، ويذكر مغنية في تفسيره (الكاشف) أن إمامهم الأكبر السيد الخوئي أسر برأيه لمن يثق به(٦)، وكذلك يذكر الرافضي كاظم الكفائي أن إمامهم الغطا أفتى بالطهارة لخاصته، لأن عقول العامة لا تحتمله(٧).

وقد علق على ذلك د. علي السالوس، فقال: «هكذا يضيع العلم، ويفترى على الإسلام، لأن أناساً ائتمنوا على العلم فضيعوه وزيفوه؛ لأنهم يخشون الناس ولا يخشون الله»(٨).

فإذا كان هذا في مسألة فقهية، فكيف يتجرأون على تصحيح مصادرهم التي هي أساس الفرقة، وموطن الداء؟!

(٥) فقه الإمام جعفر الصادق (ص٣١-٣٣).

(٦) الكاشف (٦/ ١٨).

(٧) نقل ذلك د. علي السالوس (انظر: فقه الإمامية ص٨١ الهامش).

(٨) فقه الإمامية (ص٨١ الهامش).